

بيان مشترك

سقوط المزيد من الضحايا(القتلى والجرحى)

نتيجة استمرار وقوع الاشتباكات المسلحة واستمرار الاجراءات القمعية ضد المحتجين سلميا

والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

ينتهك حریات العديد من المواطنين السوريين

خلال المساعي الماضية بتاريخ (30112011) سقط المزيد من الضحايا من المواطنين السوريين (مدنيين وجيش وشرطة) نتيجة استمرار دوامة العنف المسلح في سوريا، والاشتباكات المسلحة في الشوارع السورية، والإجراءات القمعية العنيفة ضد المحتجين سلميا. وقد وصلتنا الأسماء التالية:

الضحايا القتلى من المدنيين

حمص:

· ابتسام سيف - قتيبة محمد العبد - يوسف حسين العكيش (بتاريخ 30112011)

باب عمرو-حمص:

· محمود ممدوح قابة (بتاريخ 30112011)

الخالدية-حمص:

· مازن عز الدين النعيم (بتاريخ 30112011)

تلبيسة- حمص:

· صالح خليل (بتاريخ 30/11/2011)

حي العشيرة- حمص:

· سمير محمد المندا (بتاريخ 30/11/2011)

المصيبر- حمص:

· راشد سليمان العموري (بتاريخ 30/11/2011)

فيلون- ادلب:

· عماد المخاني- ماهر مصطفى حمشو (بتاريخ 30/11/2011)

سراقب-ادلب:

· محمد حسين مشرف (بتاريخ 30112011)

ادلب:

· جمعة ابراهيم ناصر الدين - كامل وحيد زكور - زياد عبد اللطيف حاج لطوق - يحيى خاشان - عباده سعد الدين - محمد طلال الأسعد -
يسرى محمد قرة - عبد الله خالد حمدان (بتاريخ 30112011)

كفر زيتا-حماته:

· أحمد خالد مرعي المياسين (بتاريخ 30112011)

تسيل-درعا:

· برهان سلامات (بتاريخ 30112011)

المضحايا المقتلى من الجيش والشرطة

حماء:

· المرقيب أول علاء علي العبد الله (بتاريخ 30/11/2011)

حمص:

- المرقيب أول عدنان أحمد صطوف. المرقيب أول أحمد حبيب حسين. المرقيب أول عبد الناصر بهاء الدين العموري. المرقيب محمد سليمان جنيد (بتاريخ 30/11/2011)

طرطوس:

- المرقيب أول عصام حسين ابراهيم (بتاريخ 28/11/2011)

السويداء:

- المشرطي فيصل الصالح (بتاريخ 30/11/2011)

المسورين ومن المدنيين والشرطة والجيش ومع تمنياتنا لجميع الجرحى بالشفاء العاجل، فإننا ندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والقتل والاغتيال، أيًا كانت مصادرها ومبرراتها، فإننا نتوجه إلى الحكومة السورية، من أجل تحمل مسؤولياتها كاملة والعمل على:

- 1- الوقف الفوري لدوامة العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، أيًا كانت مصادر هذا العنف وآيا كانت أشكاله ومبرراته.
- 2- اتخاذ قرار عاجل وفعال في إعادة الجيش إلى موقعه وفك الحصار عن المدن والبلدات وتحقيق وتفعيل مبدأ حيادية الجيش أمام الخلافات السياسية الداخلية، وعودته إلى ثكناته لأداء مهمته في حماية الوطن والشعب، وضمان وحدة البلد.
- 3- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلي عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

المعتقلات التعسفية

واستمرت السلطات السورية بحملات الاعتقال التعسفية، وقد طالت حرريات عدداً من المواطنين السوريين، ومنهم التالية أسماؤهم:

رنكوس-ريف دمشق:

· الأستاذ الجامعي عبد الرحمن دقو (أستاذ بعلم الاجتماع بجامعة دمشق-أحمد عبد الرحمن دقو (بتاريخ 29/11/2011)

سبا-ريف دمشق:

· أحمد صلاح عبيد (بتاريخ 29/11/2011)

حمص:

الطالب الجامعي آزاد عبدي ، هو طالب جامعي في قسم الرياضيات لسنة 2 بجامعة المبعث. حمص. ويعيش في السكن الجامعي بحمص الموحدة الثالثة مواطن كردي سوري من مدينة عين العرب-ريف حلب ، مقيم مع عائلته في مدينة الرقة، تعرض للاعتقال التعسفي بتاريخ 23/11/2011

داخل-درعا:

· محمد صالح العاصمي-اسامة وليد حمادة عوير-انس وليد حمادة عوير-سامي حمادة عوير-محمد سالم الشرع-عماد يونس العاصمي-احمد الملحم أبو جمال-بلال الشرع-محمد شجاع المصري-ايمان سعدو القاسم عوير-محمد قاسم غزاوي-موسى مدين

سقوط المزيد من الضحايا(المقتلى والجرحى) نتيجة استمرار وقوع الاشتباكات المسلحة واستمرار الاجراءات القمعية ضد المحتجين سلمياً والاعتقال التعسفي

برغوث- خليل ابراهيم الخطيب- أشرف المصري- عبد الرحمن شتيوي- ابراهيم علي الجاموس- عماد فرازات جريدي- محمد مفید جريدي- علي ابراهيم حمادة عوير- موسى مدین برغوث- محمد قاسم غزاوي- رامي محمد برغوث- زياد محمد جاموس- الطبيب محمد سالم المشرع- اكرم فواز عوير- محمد عطية المصري- ابراهيم اعمر ابو زيد- عايد ابراهيم ابو زيد- وحيد ابراهيم ابو زيد- محمد حسن عصفوري- الطبيب محمد صالح العاسمي- محمد حامد العاسمي- حسام فاضل العاسمي- محمد فاضل العاسمي- عماد يونس العاسمي- خليل غالب شحادات- حمزة محمد حريري- محمد احمد موسى حريري- ي-

وسف محمد شحادات- فادي عوض السيد- ياسين احمد غزاوي- محمد حسين المهرش- اسماعيل احمد غزاوي- خالد احمد غزاوي- منار بديع عوير- محمد عارف قطليش- انور محمد عوير- محمد عوض عوير- محمد راتب المهرش- مليد عدنان قطليش- محمد احمد عبد شحادات- حسان احمد عبد شحادات- عاطف هايل مريحيل- كرم عوير- خالد سالم الناصير- جمال يوسف صبيحي- رمزي محمد غزلان- محمد نبيل ابو جيش- خالد عيسى ابو حجازي- عماد جريدي- محمد جريدي- عبد المؤود- نجيب الحريري- حميد جاموس- ايمن عبد العزيز المجبور- عمر جاموس

نس محمد العاصمة- محمد موسى عثمان الحريري- محمد احمد ابوزيد- محمد حمدي حريري- فؤاد شحادة حريري- اياد غاري جاموس- انس كناكري-- خالد غزاوي- جهاد محمد عايد الجاموس

(بتاريخ 30112011)

جاسم- درعا:

· همام حسن مرعي الملحق- مراد موفق الملحق (بتاريخ 30112011)

ذوى- درعا:

· محمد حسن البطين (بتاريخ 30112011)

اللادنية:

· محمد مصطفى مراد والدته رضية تعرضت للاعتقال التعسفي بتاريخ 2982011 ومازال مجهول المصير حتى هذه اللحظة.

حلب:

· عبد المباسط حمود الحسين (بتاريخ 30112011)

المرقة:

· حمد عثمان العلوش "ابو عماد" - عامر المشبلي - سالم المسطم - عزيز افرين. تعرضوا للاعتقال التعسفي منذ 16112011 وما زالوا مجهولي المصير

جسر الشغور-إدلب:

· مالك يوسف الحسن (بتاريخ 30112011)

معرة النعمان-ادلب:

· خالد محمد العيد (30112011)

المقمحانة-حماته:

· حسان احمد العبد الرحمن (المجداح) - مجد عدنان العبد الرحمن (المجداح)-ياسين محمد العبد الرحمن-أحمد العمر(بتاريخ 28112011)

المقصورة-حماته:

· إبراد كرنازي (بتاريخ 30112011)

المقامشلي-الحسكة:

· أنسور محمود طه (بتاريخ 30/11/2011).

الاختفاء القسري

توصلت عمليات الاختطاف والاختفاء القسرية، وقد طالت حياة وحرية المواطنين المسوّريين التالية أسماؤهم:

حمص:

· باسل العكاري - عصام العكاري - عبد الرحمن العكاري - نزار فرحان العيسى - إبراهيم كامل حديد - باسل حديد

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا، إذ ندين ونستنكر بشدة المعتقال التعسفي والاختفاء القسري بحق المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم، ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن المعتقلات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحربيات الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بذلك. ونبدي قلقنا البالغ من ورود أنباء عن استخدام التعذيب على نطاق واسع وممنهج ، مما أودى بحياة العديد من المعتقلين. ولذلك فإننا نتوجه إلى الحكومة السورية بالطالب التالية:

· إلزام ملف المعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين. ومعتقلي الرأي والضمير. وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية ، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه المسرعة لمحاكمة توفر فيها معايير المحاكمة العادلة

· كف أيدي الأجهزة الأمنية عن التدخل في حياة المواطنين عبر الكف عن ملاحقة المواطنين والمثقفين والناشطين، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بممارسة نشاطها بشكل فعلي.

· وضع جميع أماكن الاحتجاز والتوقيف لدى جميع الجهات الأمنية تحت الإشراف القضائي المباشر والتدقيق الفوري في شكاوى المتعذيب التي تمارس ضد الموقوفين والمعتقلين والسماح للمحامين بالاتصال بهم وكليهم في جميع مراكز التوقيف

· الكشف الفوري عن مصير المفقودين.

وإذ نعلن تأييدهنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة والمحقة والعادلة، فإننا نطالب الحكومة السورية بالعمل سريعاً على تنفيذها، من أجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن وواعد لجميع أبناءه دون أي استثناء.

واننا نؤكد على أن الحق في التظاهر السلمي مكفول ومعترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره دلالة على احترام حقوق الإنسان

وأهم مظاهر الممارسة السياسية الصحيحة، كما هو وارد في المادة (163) من المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (3)، والمادة (12)، أن حرية الرأي والتعبير، مصونة بالقانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن القواعد الأممية فيه، فلما يجوز الانتقاد منها أو المحد منها، كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتتحقق بالإنسان، ولما يجوز الاتفاق على مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق على ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية، لذلك فإن القمع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحاكمة، ولذلك فإننا نطالب الحكومة السورية بالعمل من أجل:

﴿ اتخاذ التدابير اللازمة والفعالة لضمان ممارسة حق المتجمع الإسلامي ممارسة فعلية. ﴾

﴿ ضمان الحقوق والمحريات الأساسية لحقوق الإنسان في سوريا، عبر تفعيل مرسوم الماء حالة الطوارئ والأحكام المعرفية .﴾

﴿ الموقف الفوري لجميع ممارسات الاعتداء على المتظاهرين المسلمين وعلى المواطنين الأبرياء، المرتكبة من قبل ما يسمى (اللجان الشعبية) أو (ما يعرف بالشبيحة)، ولاسيما أن فعل هذه العناصر، هو خارج القانون مما يقتضي إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم، ومحاسبة جميع الداعمين لهم والممولين لأنشطتهم، باعتبارهم عناصر في منظمة تمارس العنف، وغير مرخصة قانونياً .﴾

﴿ أن تكتف السلطات السورية عن أسلوب المعاملات القمعية واستعمال القوة المفرطة، والذي ساهم بزيادة التدهور في المأواضع وسوء الأحوال المعيشية وتعيق الأزمات المجتمعية، ولم يساهم هذا الأسلوب القمعي بتهدئة الأجواء ولما بالعمل على إيجاد الحلول السليمة بمشاركة المسؤولين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، بهذه الحلول التي ستكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.﴾

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا

1- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا

2- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).

3- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا.

4- منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماض

5- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والمحريات العامة في سوريا (DAD)

6- لجان الدفاع عن المحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا (ل.د.ح.).